



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

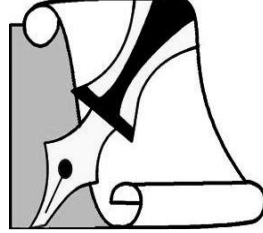
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاستيطان

وافقت لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال على بناء 216 وحدة استيطانية في مستوطنة "جيلو" جنوب القدس؛ وقالت القناة الثانية انه سيتم بناء برجين من 18 طابقا في مستوطنة "جيلو" يضمن 216 وحدة استيطانية؛ وقال رئيس بلدية الاحتلال في القدس "موشيه ليون" ان هذه خطوة مهمة أخرى لشباب المدينة.

وأشار مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي إلى أن ارتفاعا طرأ على الاستيطان الذي بلغ 42% خلال الـ (12) شهرا الأخيرة، كما تم التقدم بمخطط إلى بلدية الاحتلال في القدس من أجل إقامة مركز مؤتمرات بقيمة (140) مليون شيقل في المنطقة الصناعية "ميشور ادوميم" شرقي القدس، على مساحة (30) ألف متر مربع وتضم نحو (330) مصنعا، وقد بدأت سلطات الاحتلال بإقامة بنية تحتية وتوسيع للشوارع في المنطقة المذكورة بقيمة مليار شيقل.

كما تم الكشف عن خطط لشق شوارع وخطوط قطارات لربط مستوطنة "جيلو" القائمة على أراضي بيت جالا جنوب مدينة القدس بأحياء القدس المحتلة مرورا بجبل المكبر والعيساوية، وصولا الى منطقة مطار قلنديا و"عطروت"، كما أودعت سلطات الاحتلال مخططا استيطانيا بهدف توسعة مستوطنة "براخا" الأمر الذي يقضي بالاستيلاء على (511) دونما من حوض رقم (15) من اراضي قرى بورين وعراق بورين وكفر قليل جنوب مدينة نابلس.

وبدأت قوات الاحتلال، بشق طرق استيطانية بمنطقة "المرمالة" القريبة من مستوطنة "مسكيوت"، في الأغوار الشمالية شرق محافظة طوباس شمال الضفة الغربية المحتلة.

يذكر أن الأغوار الشمالية، شرق محافظة طوباس، تتعرض لسياسة تهويد ممنهجة من قبل سلطات الاحتلال، تتمثل بهدم المسكان والاستيلاء على الأرض أو تحويلها إلى مناطق عسكرية مغلقة، والتضييق على المواطنين لحملهم على الرحيل منها.

افتتاح الاحتلال "طريق الحجاج"

هاجم السفير الأمريكي لدى "إسرائيل" ديفيد فريدمان، الفلسطينيين وذلك لمعارضتهم افتتاح نفق "طريق الحجاج" الذي تم افتتاحه في القدس؛ وأكد فريدمان في مؤتمر المسيحيين المتحددين لأجل إسرائيل الذي عقد في واشنطن: على أنه "لا يوجد شيء يمكن الحديث عنه مع من ينكرون ارتباط الشعب اليهودي بالقدس"؛ وادعى أنّ "الفلسطينيين والإعلاميين اليساريين يطلبون من "إسرائيل" إنكار ماضيها وتدمير الحمض النووي الخاص بها".

ويعدّ هذا النفق جزءاً من خطة "سلم" التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية، بهدف تعزيز وجودها في منطقة الحوض المقدس بالبلدة القديمة بالقدس المحتلة، عبر تنفيذ عشرات المشاريع السياحية والحفريات الأثرية في سلوان والبلدة القديمة، بحسب بيان الخارجية.

وأدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، افتتاح سلطات الاحتلال ، نفق يُسمى بـ"طريق الحجاج" أسفل بلدة سلوان باتجاه المسجد الأقصى المبارك، في مدينة القدس المحتلة؛ وحذرت من زيادة التوتر والاحتقان جاء تلك الإجراءات اللاشرعية وغير المسؤولة.

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سفيان القضاة، على رفض المملكة المطلق لجميع المحاولات الإسرائيلية الرامية لتغيير هوية البلدة القديمة للقدس المحتلة وطابعها، خصوصاً الحرم القدسي الشريف والمواقع الملاصقة له.

يُذكر أنّ دائرة أوقاف القدس، التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن، هي المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس (الشرقية)، بموجب القانون الدولي الذي يعد الأردن آخر سلطة محلية مشرفة على تلك المقدسات قبل احتلالها من جانب إسرائيل. كما احتفظ الأردن بحقه في الإشراف على الشؤون الدينية في القدس بموجب اتفاقية وادي عربة (اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في 1994). وفي آذار 2013، وقّع العاهل الأردني والرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) اتفاقية تعطي الأردن حق "الوصاية والدفاع عن القدس والمقدسات" في فلسطين.

وأدانت النقابات المهنية الأردنية، إقدام الاحتلال على افتتاح نفق تهويدي في سلوان، معتبرةً ذلك تهديداً واضحاً للوجود العربي المسيحي والإسلامي في القدس. وقالت النقابات الأردنية إن "هذه الأعمال التهويدية، تجعل الإدارة الأميركية شريكاً مباشراً في تقويض الدور الأردني في القدس وتهديد الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها".

من جهتها أدانت جامعة الدول العربية إقدام سلطات الاحتلال على افتتاح نفق ما يسمى "طريق الحجاج" أسفل بلدة سلوان في مدينة القدس المحتلة، باتجاه المسجد الأقصى المبارك، والذي شارك في افتتاحه سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، والموفد الأميركي الخاص للشرق الأوسط جيسون غرينبلات بدعوة من جمعية العاد" الاستيطانية.

واعتبرت منظمة التعاون الإسلامي، أن هذه الإجراءات التي ترمي إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس، تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛ وأكدت المنظمة— على أن مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وأن من الضروري الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية والمسيحية وتراثها الحضاري، وصون حرمة الأماكن المقدسة فيها.

وحذرت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشاوي، من التصعيد الاستيطاني الخطير في القدس وضواحيها.

وأضافت عشاوي: "إسرائيل بكل مكوناتها التشريعية والقضائية والتنفيذية ترتكب هذه الجرائم لتعزيز مشروعها الاستعماري في القدس خاصة وفلسطين عامة، ويلعب الجهاز القضائي بالتحديد دوراً خطيراً في التغطية على جرائم الحرب ضد المقدسيين، وبالأخص فيما يتعلق بهدم ومصادرة المنازل وسحب الهويات وغيرها من ممارسات التطهير العرقي المستمرة في المدينة".

وذكرت: "هناك تصاعد خطير في الاعتداءات الإسرائيلية ضد القدس بسبب انعدام المساءلة والمحاسبة، وتستغل دولة الاحتلال صمت المجتمع الدولي والتواطؤ الأمريكي للإسراع في خطوات التهجير والتغيير الديمغرافي في القدس في محاولة منها لتقويض أسس السلام وفرص ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال".

واختتمت بالتأكيد على مضي القيادة الفلسطينية في ملاحقة إسرائيل قانونياً وسياسياً ودبلوماسياً في جميع المحافل الدولية وباستخدام كل الوسائل المتاحة قانونياً، وذلك للدفاع عن الشعب الفلسطيني وصموده في أرضه.

أوضاع قطاع غزة

تشهد الأوضاع الأمنية بين قطاع غزة و"إسرائيل" توتراً مفاجئاً بعد إقدام إسرائيل على استهداف أحد عناصر كتائب القسام أثناء تأديته لعمله، وقالت كتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس إن تعمد

جيش الإحتلال إطلاق النار على أحد عناصرها أثناء تأديته واجبه في قوة حماة الثغور لن يمر مرور الكرام؛ وأضافت في بيان لها "تجري فحص وتقييم لتلك الجريمة، وسيتحمل العدو عواقب هذا العمل الإجرامي؛ وأعلن جيش الإحتلال، عن رفعة حالة التأهب في صفوفه تحسباً لرد متوقع من الذراع العسكري لحركة حماس على قتل الجيش أحد عناصره صباح الخميس 11-7-2019؛ وأفاد موقع חדشوت 24 بأن الجيش رفع حالة التأهب في صفوف قواته في محيط غزة خشية رد المقاومة. ويأتي التأهب في أعقاب تحذيرات إسرائيلية من إطلاق صواريخ من قطاع غزة، بالرغم من اعتذار الجيش عن حادثة القتل لأحد عناصر الضبط الميداني التابع للقسام، وتذرع بأن ما حدث نتج عن سوء فهم.

في ما قال **جلعاد أردان** وزير الامن الداخلي في حكومة الإحتلال "نحن قريبون من نقطة النهاية، فإذا استمرت محاولات التهدة في الفشل، فإن العملية العسكرية واسعة النطاق ستكون الخيار المفضل، وعلى عكس الماضي، هذه المرة جميع الخطط جاهزة".

وكان قد صادق بنيامين نتنياهو على سلسلة تسهيلات جديدة لقطاع غزة في إطار المساعي المبذولة للتوصل إلى اتفاق مع حماس في محاولة لمنع الانهيار الاقتصادي. ووفقا لقناة كان العبرية فقد قرر نتنياهو رفع الحظر عن أكثر من 18 صنف من ضمن القائمة السوداء التي تحظر اسرئيل دخولها إلى قطاع غزة خوفا من استخدامها في الأعمال العسكرية؛ كما شملت التسهيلات الجديدة زيادة كمية البضائع التجارية المسموح دخولها إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى توسيع حجم الصادرات من قطاع غزة؛ وقد شملت التسهيلات أيضا تخفيض عمر التجار المسموح لهم دخول اسرئيل من سن 35 عاما إلى سن 25 عاما؛ وكشفت مصادر فلسطينية، أن حركة "حماس" نقلت رسالة مهمة إلى إسرائيل بشأن أموال المنحة القطرية؛ وأن حركة حماس ترفض محاولة إسرائيل تحويل أموال المنحة القطرية إلى مشاريع البنية التحتية للمشاريع الصناعية، مطالبةً باستمرارها لمصلحة لفقراء، وإيجاد منحة جديدة للبنية والمشاريع الصناعية.

وأفيد بأن الفصائل ستتجه إلى التصعيد من جديد في حال ماطلة الإحتلال في إدخال المنحة القطرية إلى غزة، كما كان يفعل طوال الأشهر الماضية؛ وشدد المصدر على أن الاتصالات تواصلت خلال الأيام الماضية بين "حماس" والوسطاء حول بنود التفاهات المنوي تنفيذها في قطاع غزة، مضيفاً أن التفاهات مع الإحتلال لا تزال مستمرة، وتسير على نحو جيد نسبياً على رغم التهديدات المتبادلة، وأشار إلى بعض التحسينات مثل إعادة قوارب الصيادين المصادرة، وزيادة عدد التجار المسموح لهم بالسفر إلى الضفة الغربية عبر حاجز بيت حانون إلى خمسة آلاف تاجر، وعودة ضخ الوقود، واستمرار فتح البحر أمام الصيادين.

جولة هنية الخارجية..

كشفت مصادر مصرية على صلة بملف الوساطة التي يقودها جهاز الاستخبارات المصري بين الفصائل الفلسطينية والاحتلال بشأن تفاهات التهدة من جهة، وبين حركتي "فتح" و"حماس" بشأن ملف المصالحة من جهة أخرى، أنّ القاهرة رفضت مطلب حركة المقاومة الإسلامية بخروج رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية في جولة خارجية.

وقالت المصادر إنه "بعد وقت طويل من تعليق الردّ على الطلب الذي تقدّمت به حماس خلال أكثر من زيارة إلى القاهرة بشأن الجولة، ردّ الجانب المصري بالرفض، مبرراً ذلك بأنّ الظروف الإقليمية والأمنية لا تسمح، من دون توضيح أي تفاصيل".

ولفتت المصادر إلى أنّ الفترة الماضية شهدت تبايناً وخلافات بين قيادة الحركة والوسيط المصري، بشأن تفاصيل متعلقة بتنفيذ تفاهات التهدة مع الاحتلال في قطاع غزة، وكذلك المصالحة الداخلية مع "فتح"، التي تولي القاهرة اهتماماً كبيراً لإنجازها، لاعتبارات متعلقة بالتفاهات الدولية التي تتم بالمنطقة، في إشارة إلى خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، بعدما رفضت السلطة الفلسطينية حضور فعاليات ورشة المنامة التي عُقدت يومي 25 و26 حزيران الماضي في العاصمة البحرينية المنامة.

مقابل ذلك، وصل رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حركة "حماس" موسى أبو مرزوق، إلى العاصمة المصرية القاهرة، بشكل مفاجئ للقاء المسؤولين في جهاز الاستخبارات العامة، من أجل بحث عدد من النقاط العالقة بشأن تنفيذ تفاهات التهدة المتأخرة.

وقالت المصادر المصرية، إنّ هناك توافقاً بين القاهرة وتل أبيب بشأن التمسك برقابة وإشراف الأمم المتحدة على الأموال القطرية المحوّلّة إلى الأسر الفقيرة في قطاع غزة، مع تخصيص الجانب الأكبر من المعونة القطرية لتنفيذ أعمال البنية التحتية والمباني المهدامة.

وأوضحت المصادر كذلك أنّ ملف المصالحة الداخلية أخذ جانباً كبيراً من المباحثات بين الطرفين، لا بل خصص له المسؤولون المصريون الجزء الأكبر، قبل توجّه الوفد الأمني المصري برئاسة اللواء أحمد عبد الخالق، واللواء أيمن بديع وكيل الجهاز، إلى رام الله للقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقيادات حركة "فتح" لتحريك هذا الملف.

كما كشفت المصادر أنّ أبو مرزوق بحث مع الجانب المصري طلب الحركة بشأن السماح لهنية بالقيام بجولة خارجية، في عدد من الدول الداعمة للقضية الفلسطينية؛ وفي السياق، قال مصدر في حركة حماس؛ " انه "بدا واضحا أنّ هناك رفضاً مصرياً قاطعاً لجولة هنية، اعتراضاً على الدول التي كان سيتوجه إليها، والتي كان من بينها إيران وتركيا وقطر"، مشيرةً إلى أنه "بعد الرفض المصري، فقد تقرر قيام أبو مرزوق على رأس وفد من مكتب الخارج، بزيارة العاصمة الروسية موسكو للقاء عدد من المسؤولين هناك، للتباحث بشأن القضية الفلسطينية والملفات المتعلقة بها".

ولفت المصدر إلى أنّ تلك الزيارة جرى تأجيلها أكثر من مرة على أمل سماح مصر لهنية بالسفر إلى الخارج، حيث كان مقرراً أن يقودها هنية بنفسه.

حماس تغيّر عقيدتها العسكرية

ربط تحليل إسرائيليّين التهذئة في قطاع غزة وبين "القضاء على مشروع أنفاق حركة حماس"، بعد يومين من إعلان الاحتلال عن كشفه نفقاً جنوبيّ القطاع، زاعماً أن كشف المزيد من الأنفاق يساهم في دفع حماس لتغيير عقيدتها.

إذ نقل موقع "المونيتور" الأميركيّ؛ عن مسؤول أمنيّ إسرائيليّ إنّ "القضاء على مشروع الأنفاق له أهمية إستراتيجية بالنسبة للعقيدة الأمنية لحركة حماس"، وأضاف أنّ "إحدى الأسباب المركزيّة لخوف حماس من مواجهة مسلّحة واسعة ضد إسرائيل، هي حقيقة أن لا ردّ عسكرياً عنده للحرب البريّة".

واستنتج المصدر الأمنيّ الإسرائيليّ أنّ هذا هو السبب الذي قاد حماس إلى أن تطوّر "بوتيرة متسارعة مديات صواريخها، التي أثبتت، من جهتها، فاعليّتها، بالإضافة إلى سلاح مدفعية متعدّد القياسات للتغلّب على القبة الحديدية"، أي تغيير عقيدتها العسكريّة من الاعتماد على الأنفاق إلى الاعتماد على الصواريخ والحرب البريّة.

ولفت المصدر إلى أنّ مقاتلي حركة حماس "مزودون بصواريخ كورنيت (مضادّة للمدرعات)"، مستذكراً استخدامها ضد حافة إسرائيلية في أيار الماضي.

ويلفت التحليل الإسرائيليّ إلى أنّ "تغيير حماس لعقيدتها العسكريّة"، أي الانتقال من الأنفاق إلى الحرب البريّة، "ستكون له تأثيرات سياسية واسعة"، وأضاف أنّ "حماس تعي أن نجاعة الصواريخ طويلة المدى والقذائف متعدّدة القياسات هي محدودة" وأن "تأثيرها فعّال فقط لجولة عنيفة لا لحرب شاملة". وبنى التحليل على ذلك تقديراته أنّ "التهذئة مع إسرائيل، هي الخيار المفضّل لقادة الحركة".

وفي محاولة للقضاء على الأنفاق، يعمل الجيش الإسرائيلي منذ العام 2017، على إقامة سياج فصل على طول الحدود مع قطاع غزة، بحيث يرتفع بنحو ستة أمتار فوق الأرض، وإقامة جدار إسمنتي على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن تكلفة سياج الفصل هذا تقدر بنحو 3 مليار شيكل، وكان من المتوقع أن ينتهي العمل به نهاية العام الماضي، إلا أن ذلك لم يحصل.

ويتضمن المشروع الحالي تقوية وتطوير السياج الحدودي القائم، وإقامة سياج آخر إلى الشرق منه بارتفاع ستة أمتار؛ وبين السياجين سيتم وضع أكوام ترابية تسمح للجيش بنشر دبابات في المنطقة، وشق طرق تتيح للجيش القيام بدوريات غرب السياج الجديد، وكذلك شرقه لتسهيل تحرك قوات الجيش والقيام بأعمال الصيانة للسياج.

وتأمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن يوفر سياج الفصل هذا الرد على تهديد الأنفاق الهجومية التي تخترق الحدود تحت الأرض، حيث أن الجيش الإسرائيلي، وإضافة إلى السياج المعدني المرتفع لستة أمتار فوق الأرض، يعمل على إقامة جدار من الإسمنت المسلح تحت الأرض بعمق عشرات الأمتار، ويشتمل على مجسات تطلق إشارات إنذار في حال الاقتراب من الجدار. ويضيف التقرير أن الجدار المقام تحت الأرض قد صمم بحيث أنه يتيح تدمير الأنفاق القائمة على الحدود اليوم؛ وتم نصب ماكنات ضخمة في المنطقة تحفر على أعماق كبيرة في المنطقة، وتدمر الأنفاق في حال وجدت، وذلك من خلال صب مواد سائلة تدعى "بانتونايت" تتيح للجيش معرفة ما إذا كان هناك أنفاق في المنطقة أم لا.

وجاء أنه في حال العثور على نفق، فسوف يتم إدخال أقفاص حديدية ضخمة، تستخدم كأساسات للجدار، ويكون بداخلها أنابيب تحتوي على مجسات إنذار. وبعد صب الإسمنت في الجدار تحت الأرض، ستتم إقامة سياج معدني فوق الأرض على ارتفاع ستة أمتار.

وتقدر تكلفة كل كيلومتر واحد من هذا الجدار المقام تحت الأرض بنحو 40 مليون شيكل، في حين تصل تكلفة كل كيلومتر من السياج المعدني فوق الأرض بنحو مليون ونصف المليون شيكل.

وفد المخابرات المصرية

أجرى وفد من جهاز المخابرات المصرية العامة، مشاورات مع المسؤولين بإسرائيل لتثبيت التفاهات والتهديئة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، كما زار الوفد رام الله وبحث مع الجانب الفلسطيني سبل إنهاء الانقسام، والذهاب إلى قطاع غزة.

والتقى وفد من جهاز المخابرات المصرية العامة، برئاسة الوكيل أيمن بديع، وبمشاركة اللواء أحمد عبد الخالق، وعدد من ضباط الجهاز، في مدينة رام الله، بوفد من حركة فتح، ضم أعضاء اللجنة المركزية، عزام الأحمد، وروحي فتوح، وحسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات العامة، اللواء ماجد فرج.

وناقش اللقاء تطورات الأوضاع في فلسطين، سواء فيما يتعلق بالجهود التي تقوم بها مصر، بشأن إنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدة الوطنية، خاصة في ضوء التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية، ومحاولات تصفيتيها، والموقف الفلسطيني الموحد في مجابهة ما تسمى (صفقة القرن) وضرورة البناء على هذا الموقف.

وجاءت زيارة الوفد المصري استكمالاً لاجتماع اللواء ماجد فرج التي جرت في القاهرة، مع وزير المخابرات المصرية عباس كامل، واتفق الجانبان على متابعة التحرك المشترك مع الأطراف المعنية بالقضايا التي تم بحثها.

وكان الوفد الأمني المصري أجل زيارته عدة مرات للمنطقة وقطاع غزة، وأفادت القناة الثانية أن زيارات الوفد تأتي من أجل الضغط على حماس لتغيير مواقفها بشأن الأموال القطرية؛ حيث ترفض حماس دخول المنحة القطرية لصالح مشاريع البنى التحتية، والمصريون يريدون الضغط على حماس لتغيير موقفها.

السيناريوهات المتوقعة لقطاع غزة حتى نهاية العام

تتسارع وتيرة الأحداث السياسية والأمنية العسكرية على الحلبة الفلسطينية بشكل عام، وبقطاع غزة بشكل خاص، وتكاد تتجه الأمور الى حالة من الضبابية غير واضحة المعالم ؛ فالفلسطينيين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، مقبلون على مرحلة حرجة وحساسة، لا تبدو ملامحها واضحة بالأفق القريب، ما بين التهديد والتصعيد؛ في خضم تزايد تهديدات العدو المتواصلة، بش حملة عسكرية واسعة على قطاع غزة، وفي ظل انعدام الأفق السياسي، للتوصل الى حلول أو تسوية بين العدو والفصائل بقطاع غزة، تشير التوقعات الى تدهور الأمور من جديد، خصوصا في ظل التعتن الإسرائيلي بتطبيق تفاهات وقف اطلاق النار. ورفض شروط ومطالب الفصائل لرفع الحصار عن غزة، وعليه فهناك احتمالات كبيرة لعودة حماس والفصائل بغزة الى مربع التصعيد؛

الحرب والانتخابات الإسرائيلية: تستعد إسرائيل لشن عدوان جديد (حرب رابعة) على قطاع غزة، وتؤكد التصريحات السياسية، والمناورات العسكرية أن إسرائيل باتت أقرب الى الحرب من التسوية، وتتيح الظروف السياسية الإقليمية والدولية لإسرائيل، شن حربا جديدة على غزة، لن تجد من يعارضها؛ لكن ما يعيق العدو هو الملفات الداخلية، فانتخابات الكنيست العامة المزمع عقدها منتصف شهر أيلول القادم، هي أحد الأسباب التي تعيق شن حربا جديدة على قطاع غزة، عدا عن صعوبة تشكيل ائتلاف حكومي جديد، وتشير التوقعات الى أن إسرائيل ستبادر بحرب جديدة على قطاع غزة، في حال انتهاء الانتخابات، وتشكيل الحكومة الجديدة.

تسوية تحتضر ومصالحة تنتظر:

تفاهات وقف اطلاق النار الأخير، والتهدة الأخيرة، تترنح وتحتضر، ليس فقط بسبب المماثلة الإسرائيلية في تطبيقها، لكن بسبب المواقف السلبية للأطراف والوسطاء والأشقاء، فمصر تمارس الضغط على حماس للقبول بالشروط الإسرائيلية، والسلطة تعارض أي خطوات أو اجراءات جديدة بقطاع غزة، وعليه، فمن الصعب التوصل الى تسوية أو تهدئة، حتى نهاية العام الجاري، أو حتى مصالحة داخلية، بسبب تناقض المواقف بين السلطة والفصائل بغزة.

تهديد متبادل وردع متآكل:

ووفقا لهذه الظروف المعقدة، ستستمر لعبة التهديدات المتبادلة بين الفصائل بغزة وعلى رأسها حماس، وبين إسرائيل، ومع مرور الوقت، وكثافة التهديدات، وخلال جولات المد والجزر التي يجرب بها الأطراف بعضهم، تتآكل منظومة الردع المتبادل بينهم، لدرجة سيصبح بها التهديد لا يجدي نفعاً، والكل سيسعى لتحريك المياه الراكدة من طرفه، وممارسة الضغط على الطرف الآخر.

إسرائيل تراقب عزة عن كثب:

تتابع إسرائيل على المستوى الإعلامي والاستخباراتي ما يجري بغزة عن كثب، لا سيما على المستويات العسكرية والأمنية والاقتصادية، وتعتبر عن قلقها من التحولات الجارية بغزة، عسكرياً وأمنياً، ولا تأبه لما يجري بالقطاع على المستوى الاقتصادي، فإسرائيل مستفيدة من تفاقم الأزمات، وتظن انها تزيد من الضغط الداخلي على حماس، وبالتالي تشكل لها فرصة ذهبية لتفادي القوة المتراكمة لدى حماس والفصائل بغزة.

كل شيء مقابل الجنود ونزع السلاح:

وعليه ستسعى إسرائيل، وبالتعاون مع حلفائها بالمنطقة، لزيادة الضغط على حركة حماس بغزة، لهدفين أساسيين وهما: نزع سلاح غزة، وإعادة الجنود الأسرى لدى حماس. إسرائيل لن توافق على تطبيق التفاهات بحرفيتها، ولن تسمح للتخفيف عن قطاع غزة، ومتوقع أن تزيد الخناق من خلال كل وسيط أو فرصة متاحة، لمساومة الفصائل وحماس على نزع السلاح، وإعادة الجنود بدون شروط، ولذلك لا تشير التوقعات الى التوصل الى صفقة تبادل حتى نهاية العام الجاري.

خيارات حماس حتى نهاية العام:

جربت حركة حماس الكثير من الخيارات مع إسرائيل، وتجاوبت مع الوسطاء، الأشقاء والدوليين، في التوصل الى تهدئة ووقف اطلاق نار، يؤدي الى التخفيف عن السكان بغزة، ولكن مع هذه السياسات الإسرائيلية الواضحة، الرامية لزيادة الضغط على حماس، تشير التوقعات الى أن حماس باتت لا تمتلك الكثير من الخيارات الناعمة، وعليها العودة بقوة للخيارات الخشنة، لكن مع الاستفادة من التجارب السابقة، وعدم جعل أوراق القوة والضغط التي تمتلكها بيد الوسطاء، فإسرائيل التي عادت تلعب على وتر كسب وتمرير الوقت، لن توافق حاليا على أي تخفيف عن غزة، خصوصا في ظل الضوء الأخضر الذي حصلت عليه من السلطة ومصر.

صفقة القرن وغزة وحيدة بالميدان:

وبالنهاية لا يمكن أن نستثني التوقعات لقطاع غزة، في ظل الحديث عن الإعلان عن الشق السياسي لصفقة القرن، والذي يتمحور بالأساس بقطاع غزة، فغزة التي تضم عددا كبيرا من اللاجئين، وغزة التي تعتبر منطقة محررة (أ) هي الخيار الأمريكي والإسرائيلي الأوحيد لتطبيق الشق السياسي بصفقة القرن، وعليه ستكون وحيدة بالميدان بمواجهة هذه الصفقة، التي ستركز على عودة السلطة للقطاع، وتهجير اللاجئين من القطاع، وفرض معادلات أمنية واقتصادية جديدة، تسمح لإسرائيل بإنهاء الصراع وفتح أبواب التطبيع على مصرعها مع العالم العربي. ووفقا لذلك، نتوقع أن تبقى غزة وحيدة بالميدان لمواجهة صفقة القرن الإسرائيلية الأمريكية، وربما يترتب على ذلك، حتى نهاية العام، تطورات أمنية وعسكرية خطيرة بالقطاع، في حال الاستمرار برفض تمرير هذه الصفقة، وعلى حماس والفصائل بقطاع غزة، البدء بالاستعداد لتداعيات هذه الصفقة.

رئيس الموساد: دول عربية تتعاون مع "إسرائيل" سرّاً

قال رئيس جهاز الموساد، يوسي كوهين، أنّ إيران تقف وراء الهجمات على ناقلات النفط في الخليج، وعلى أنبوب النفط في العراق وعلى السفارة الأميركية ببغداد، وأن الهجمات "صودق عليها من قبل القيادة الإيرانية، ونفذها الحرس الثوري"، ناقلاً ذلك عن "مصادر استخباراتية إسرائيلية مؤكدة". وجاءت تصريحات كوهين خلال مشاركته في "مؤتمر هرتسليا للأمن" السنوي، وتطرّق خلاله لعددٍ من القضايا، مثل الملف النووي الإيراني، والتوترات في الخليج العربي، والخطة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية.

ونقل كوهين تقديرات جهازه بأن هناك "فرصة اليوم للوصول إلى اتفاق سلام شامل مع دول عربية بسبب التهديد الإيراني؛ هناك شبّاك فرص ربّما يكون لمرة واحدة فقط"، وقال إن هذه الفرصة "نادرة، وربما الأولى في التاريخ"، وأضاف أن "تساهم مصالح مشتركة مع دول مختلفة في المنطقة، وفي التصدي ضدّ الخصوم مثل إيران والإرهاب الجهادي، في خلق هذه الفرصة، بالإضافة إلى "العلاقات الوطيدة مع البيت الأبيض وقنوات الاتصال مع الكرملين"، وكشف أن الجهاز أقام وحدةً "لعلاج القضايا السياسيّة، من أجل تحديد فرص السلام"، وبرّر هذه التعديلات بالقول إنّ "للموساد دوراً لرصد فرص السلام، والدفع بمسارات لتحقيق السلام"؛ وادّعى كوهين أنّ هناك دولاً في المنطقة "تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات تعاون. لدولتين من هذه الدول فقط يوجد اتفاق سلام، هما مصر والأردن. للدائرة المهمّة للسلام انضمت دول أخرى في المنقطة، سرّاً، ومن خلف الأضواء".

المصالحة:

قال موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، أن الجانب المصري قدم ورقة لحركة "فتح"، تتضمن عدة قضايا تتعلق بالمصالحة الفلسطينية، مضيفاً "استجابت بنعم ولكن، بكل الأحوال لم تعرض علينا بعد الورقة ولم نبدي بها رأياً".

وتابع أبو مرزوق: "نحن مع أي جهود لصالح المصالحة شريطة أن تكون مبنية على الشراكة الوطنية دون استثناء أحد من تحمل تبعات الهم الفلسطيني وعلى النهوض بمنظمة التحرير لتصبح جامعة لكل الفلسطيني على أن تتولى المرحلة القادمة حكومة وحدة وطنية من كل الفرقاء الفلسطينيين لكي تحمل العبء خصوصاً وأنا أمام مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية تجري بصور مختلفة".

وأشار إلى أن الموقف السياسي العام لحركة فتح، رفض أي لقاء مع حماس حتى تتصاع لتتفد ما تطلبه من تطبيق جزئي للاتفاقيات الموقعة مركزة فقط على تفاهم 2017.

وأضاف "منذ فترة طويلة لم تلتق الحركتين بقرار من فتح"، مشدداً على ضرورة أن لا تكون هنالك قطيعة بين الفلسطينيين ولا بأي حال من الأحوال، ولا يجوز أن يكون عائق اللقاء بين القوى الوطنية موجود في أي حال من الأحوال. وفق قوله.

ولفت إلى أن ما تراه فتح باختصار هو تسليم كل شيء في قطاع غزة كأنه لا يوجد في الساحة الفلسطينية طرف سواها، مؤكداً أن السلطة الفلسطينية والحكومة القادمة يجب أن يشارك فيها الجميع ويتشاركون في مسؤوليتها.

وأشار إلى أنه سبق للسلطة أن استلمت الوزارات والمعابر ثم ما لبثت وأن انسحبت منها ساعية لضغط إضافي في القطاع، مردفاً إنهم لم يجلسوا جلسة واحدة للمناقشة العملية في موضوع الأمن وملفاته. حسبما أروده المركز.

وقال "نحن لسنا قوة احتلال حتى نسلم مقاليد الحكم بغزة للسلطة الفلسطينية ونرحل، نحن في بلدنا ونحن شركاء في إدارة شأننا الفلسطيني سواء في رام الله أو غزة، وهذه العقلية يجب أن ننبذها من بيننا".

وتابع "نحن نريد أن نذهب جميعاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يوافق عليها الجميع الفلسطيني ثم تشرف هذه الحكومة على انتخابات تحدد كم لكل فئة من فئات الشعب الفلسطيني نصيبها من هذه المشاركة حتى نستطيع في نهاية المطاف تشكيل قيادة فلسطينية واحدة وهذه القيادة الفلسطينية الموحدة هي التي تتولى التخطيط لمواجهة كل ما هو متعلق بهذه الصعاب، أما ونحن منقسمين فلا نستطيع أن نواجه لا تهويد القدس ولا الاستيطان ولا حصار قطاع غزة".

وقال الرئيس عباس، حول المصالحة؛ اتفقنا مع المصريين على اتفاق اسمه 2017 الذي يقضي بالحل، ونحن وافقنا عليه، وإلى الآن مع الأسف لم يُطبق، ونحن ملتزمون بهذا الاتفاق، ومنتظر الرد حتى الآن.

مسار التسوية

أعلن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو: عن خمسة مبادئ، يعتمد عليها بشأن الضفة الغربية؛ وقال: "مبدأنا الأول أن الضفة بلدنا ووطننا، أما الثاني فنستمر في تطوير وبناء هذه المنطقة الهامة من البلاد، وثالثاً فهو أنه لن يتم اقتلاع أي مستوطنة ولن يتم اقتلاع أي مستوطن من منزله في أي تسوية وفي أي

خطة أو بدون خطة؛ "مبدأنا الرابع أن الجيش وقوات الأمن ستواصل السيطرة على الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن بما في ذلك وادي الأردن"؛ المبدأ الخامس السعي من أجل الاعتراف الدولي بجميع المبادئ السابقة.

من جهته أكد الرئيس عباس خلال لقائه ممثلي الصحافة العربية والمحلية في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، أن صفقة القرن انتهت، وستفشل كما فشلت "ورشة المنامة" التي بدأت بخطاب لكوشنير وانتهت بخطاب له أيضاً، مشدداً على أنه لم يبق شيء اسمه (صفقة القرن) بعد الذي طرحه الأميركيان. وأضاف: "لن نقبل أن تفرض علينا أميركا رأياً، ولن نقبل بأميركا وحدها وسيطاً، مشيراً إلى أنه منذ أوصلو إلى يومنا هذا لم نحرز تقدماً واحداً على يد الأميركيان، وإذا حققنا بعض التقدم فلم تكن أميركا شريكاً فيه حتى إنها لم تكن تعرف به.

وشدد على عدم التعامل مع الإدارة الأميركية ما لم تتراجع عن القرارات التي اتخذتها بحق القضية الفلسطينية، ومن ثم تطبيق الشرعية الدولية.

وقال: "لا نريد أبداً أن نخرج عن الشرعية الدولية، ولا يمكن أن نطالب بشيء أكثر من هذا"، مؤكداً أن "القرارات المزاجية والفردية وأحادية الطرف لا تنطبق علينا، ولا يمكن أن نقبل بها"؛ وتابع "إذا كانوا يريدون فرض الأمر الواقع بالقوة، فنحن لدينا قوة الحق، وهي التي دائماً نتمسك بها ونطالب بها، فنحن نقبض على حقنا كما يقبض الإنسان على الجمر".

وحول العلاقة مع إسرائيل، قال: إنه منذ أبرم اتفاق أوصلو، وإسرائيل تعمل على تدميره، ونقضت كل الاتفاقات وهي مكتوبة كلها بيننا وبينهم، مؤكداً أنه إذا لم تلتزم إسرائيل بالاتفاقيات، فإننا لن نلتزم بها أيضاً. وجدد الرئيس التأكيد على عدم القبول باستلام أموال المقاصة التي تحتجزها إسرائيل منقوصة، مؤكداً "أننا نريد أموالنا كاملة، بل ومن الآن فصاعداً، سنناقش مع الإسرائيليين كل قرش يخصمونه وليس فقط ما يتعلق بالشهداء والأسرى والجرحى".

وقال: "سنتحمل وشعبنا سيتحمل في سبيل القضية الوطنية (الشهداء والجرحى والأسرى)"، موجهاً التحية لأبناء شعبنا من موظفين مدنيين وعسكريين على هذا الموقف النبيل وصبرهم وصمودهم، مضيفاً: "إنه موقف أرفع له القبة، والعالم كله يرفع له القبة".

الأمريكان يقولون انتظروا بعد صفقة العصر، هل بقي شيء اسمه صفقة العصر بعد الذي طرح، القدس والأرض والمستوطنات والأمن، ماذا بقي ليقدمه الأميركيان لنا؛ لا يوجد شيء يمكن أن يقدموه لنا إطلاقاً، وما زالوا إلى الآن يقولون سنعلن عن صفقة العصر بعد الانتخابات الإسرائيلية، بعد تشكيل

الحكومة الإسرائيلية، بعد عيد الفصح، وإلى الآن يتحدثون عن صفقة العصر، أيها الإخوة صفقة العصر انتهت

ما هي القضايا التي بقيت ليتحدثوا عنها وناقشها، القدس، وحدود 67، والمستوطنات، واللاجئين "الأونروا"، والأمن، كل هذه القضايا وردت في اتفاق أوسلو للبحث والمناقشة والحوار أما أن تأتي أميركا لتقرر هذا نقول لا لأميركا، هذا هو موقفنا ورأينا لن نقبل أن تفرض أميركا علينا رأياً ولن نقبل بأميركا وحدها وسيطا، بمعنى أنا لا أستطيع أن ألغي أميركا كما ألغاني هو، وأقول أميركا ليست موجودة وهي موجودة ودولة عظمى لكن ليس وحدها هناك الرباعية الدولية (أميركا، وروسيا، والأمم المتحدة، وأوروبا) إضافة إلى أنني مستعد أن أقبل اليابان الصين ودول عربية أخرى لا مانع أن تكون هي الوسيط، أما الوساطة الأميركية وحدها لن نقبل بها، وإذا عدنا بالتاريخ إلى الوراء منذ أوسلو إلى يومنا هذا لم نحقق تقدماً واحداً على يد الأميركيين، وإذا حققنا بعض التقدم أو بعض الانفراج أو القضايا البسيطة في اتفاق أوسلو فأقول لكم أن لم تكن أميركا شريكا فيها، ولم تكن تعرف بها. ومنذ أوسلو إلى يومنا هذا بعد أن مسكت أميركا بالورقة لم يتحقق تقدم واحد وبناء عليه قلنا ونقول لن نقبل أميركا وحدها وسيطا إنما لا بد أن يكون هناك غيرها، والاقتراح الذي اقترحته قبل سنتين في مجلس الأمن هو الاقتراح الذي ما زال قائماً وهو أن يأخذ مجلس الأمن قراراً ثم تشكل لجنة مفاوضات، وتبدأ بعد ذلك على أساس الأرضية هي الشرعية الدولية كل قرارات الأمم المتحدة دون استثناء، هذا هو موقفنا من صفقة القرن كان وما زال وسيبقى هذا هو موقفنا.

بعد ذلك جرت وبناء عليه قطيعة بيننا وبين الإدارة الأميركية وبين البيت الأبيض لأنهم أوقفوا مكتبنا ولم يعد شيء نتكلم به بيننا ولم يعد بيننا وبينهم أي حديث، لكن بقيت هناك اتصالات مع الأمن الأميركي، لماذا لأن هناك اتفاق بيننا وبين أميركا و82 دولة أخرى غير أميركا لمحاربة الإرهاب العالمي، ونحن بالنسبة للإرهاب لا مزح لدينا، الإرهاب العالمي نحن ضده هناك تعاون بيننا وبين أميركا و82 دولة أخرى أوروبية واليابان والصين والهند وروسيا الاتحادية وغيرها، كلها موجودة على القائمة بحيث هذا هو العدد الذي نتعاون فيه وأميركا جزء من هذا التعاون لذلك ما زال التعاون بيننا وبينهم قائماً في هذا الموضوع.

نقول للأمريكان تريدون حواراً أهلاً وسهلاً، لكن أولاً تعترفون برؤية الدولتين وأن القدس الشرقية أرض محتلة والشرعية الدولية هي الأرضية لأي حوار، تقولون هذه الكلمات تجديني في اليوم الثاني في البيت الأبيض، وغير ذلك لا حوار، نحن لم نقل الباب بل جعلناه موارباً من أجل ذلك.

الضفة خلال شهر حزيران الماضي

واصل الفلسطينيون في الضفة الغربية طريق المقاومة ردا على انتهاكات الاحتلال وممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، حيث استمرت عمليات المقاومين ضد الاحتلال وجنوده ومستوطنيه، رغم كل الاعتقالات والملاحقات والإبعاد وهدم البيوت الذي يمارسه الاحتلال. حيث شهد شهر حزيران الماضي شهد تنفيذ (328) عملا مقاوما ضد الاحتلال في الضفة، كان أبرزها عملية الطعن التي نفذت في الداخل الفلسطيني المحتل، وأسفرت عن إصابة مستوطن إسرائيلي.

ونفذت المقاومة عملية طعن واحدة ومحاولة طعن أخرى، وعملية زرع وإلقاء عبوات ناسفة محلية الصنع، و(22) عملية إلقاء زجاجات حارقة صوب آليات ومواقع الاحتلال العسكرية، كما شهدت مناطق الضفة والقدس اندلاع (236) مواجهة وإلقاء حجارة، أدت في مجملها لجرح (3) إسرائيليين.

وشكلت المواجهات وإلقاء الحجارة نسبة 72% من مجموع أعمال المقاومة، فيما شكلت عمليات الطعن ومحاولات الطعن وإلقاء العبوات الناسفة والزجاجات الحارقة ما نسبته 8% من مجمل أعمال المقاومة، وتوزعت النسبة المتبقية على المقاومة الشعبية لاعتداءات المستوطنين، والقيام بتظاهرات ومسيرات مناهضة للاحتلال والاستيطان في الضفة والقدس.

وأورد التقرير أن محافظات القدس ورام الله والخليل كان بها أعلى معدل في عدد المواجهات وأعمال المقاومة بواقع (53،56،109) مواجهة لكل منها على التوالي، أي بنسبة قاربت 66% من مجموع محافظات الضفة.

انتهاكات الاحتلال في شهر حزيران

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها وانتهاكاتها الممنهجة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، حيث بلغ مجمل الانتهاكات (2017) انتهاكا خلال شهر حزيران المنصرم، شملت إعدام شهيدتين وإصابة 173 فلسطينيا، واعتقال 401 فلسطينيا بينهم رجال ونساء وأطفال، بالإضافة إلى اعتداءات المستوطنين وعمليات مدهمة واقتحام مناطق ومنازل، ومنع سفر، ومصادرة العديد من الممتلكات، وتدنيس مقدسات.

وبرز خلال الشهر الماضي الاقتحامات الواسعة للأقصى، بالإضافة لهدم عدد كبير من منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، كما تضاعف النشاط الاستيطاني على حساب أراضي الفلسطينيين في الضفة

والقدس. وكان لمدينة القدس النصيب الأكبر من الانتهاكات خلال الشهر الماضي، حيث شنت قوات الاحتلال حملات اعتقال جماعية طالت العشرات من المقدسيين، فضلا عن انتهاكات أخرى ممنهجة بهدف إجبار أهالي القدس على ترك مدينتهم لصالح تهويديها.

كما وشهدت مناطق الضفة والقدس (413) عملية اقتحام لمدها المختلفة، تخللها مدهمة (180) منزلا، كما أقامت قوات الاحتلال عدد (303) حاجزا ثابتا ومؤقتا، وأغلقت طريقا واحدا في بيت لحم، ما أدى إلى صعوبة في حركة تنقل المواطنين بين مدن الضفة.

وخلال شهر حزيران الماضي هدم الاحتلال لـ (25) منزلا، فيما أشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال منعت (228) مواطنا من السفر عبر المعابر تحت مبررات واهية.

وتخلل الشهر المنصرم تدمير الاحتلال (43) منشأة، شملت محالا تجارية ومنشآت زراعية وبركسات، بعضها هدمها أصحابها بأيديهم تجنباً لدفع غرامات عالية لسلطات الاحتلال، كما بلغ عدد الممتلكات المصادرة (17)، تنوعت بين مصادرة مبالغ مالية ومعدات ومركبات.

وبلغت اعتداءات المستوطنين خلال الشهر الماضي (48) اعتداء، فيما نفذ جنود الاحتلال ومستوطنيه (94) عملية إطلاق النار.

احتجاجات الفلاشا

ادعى خبراء في شبكات التواصل الاجتماعي أن جهات أجنبية من خارج إسرائيل كان ضالعة في التحريض وتغذية بعض احتجاجات الفلاشا (الإسرائيليين من أصل أثيوبي)، بواسطة منشورات "مختلقة" في الشبكات الاجتماعية.

ونقلت صحيفة "معاريف" عن خبير في الشبكات الاجتماعية وضابط سابق في الاستخبارات الإسرائيلية، قوله إنه "توجد مؤشرات واضحة على نشاط منسق وغير حقيقي في الشبكة وغذى احتجاجات ذوي الأصول الأثيوبية". وأشار إلى صفحة قائمة منذ سنتين وتنتشر معلومات حول ممارسات عنصرية من جانب السلطات الإسرائيلية.

واندلعت احتجاجات الفلاشا في أنحاء كيان العدو، في أعقاب مقتل شاب من أصول أثيوبية بنيران ضابط شرطة في ضاحية كريات حاييم في حيفا، واحتجت مظاهرات على مقتل الشاب والمعاملة العنصرية للسلطات الإسرائيلية، وخاصة الشرطة، ضد المهاجرين من أصل أثيوبي.

وقال الخبير في الشبكات الاجتماعية إنه تدقيقاً أجراه أظهر وجود احتمال كبير أن الصفحة تدار من خارج البلاد، وتشمل مضامين احتجاجية مرتبطة بالطائفة الأثيوبية، وأن مشغل هذه الصفحة يشغل صفحات أخرى؛ "الصفحة الجديدة تشمل وتشرك مجموعات تيليغرام يوجد فيها مئات الأعضاء، وتنسق نشاطاً احتجاجياً وتشجع على العنف".

وأضاف الخبير أنه "ليس المقصود أن احتجاجات أبناء الطائفة الأثيوبية ليست حقيقية أو مبررة؛ فالألم حقيقي؛ لكن من الواضح أيضاً أنه توجد جهات تحاول استغلالها من أجل توسيع الشرخ".

وحذر رئيس دائرة الأبحاث السابق في شعبة الاستخبارات العسكرية، إيلي بن مؤير، وهو شريك في شركة السايبر "سايفوف"، من أنه خلال فترات الانتخابات في أماكن مختلفة في العالم وكذلك في إسرائيل، تعمل دول بواسطة الشبكات الاجتماعية من أجل تعميق شروخ اجتماعية وإحداث مراكز احتكاك من أجل التأثير على الرأي العام؛ "وفي الانتخابات الأخيرة تدخلت على ما يبدو إيران وقطر ودول أخرى؛ وقبل نصف سنة، عندما جرى سن قانون القومية، جرى نشاطاً أجنبياً حاول التأثير على الدروز بواسطة الشبكات".

وأضاف بن مؤير أنه "توجد في أجهزة الاستخبارات في العالم وحدات حرب نفسية، مهمتها مرافقة القضايا المختلف حولها وتصعيد الصراع؛ وأشار إلى أنه "كانت هناك قوتان بارزتان في الأيام الأخيرة، حركات يسارية التي برز الكثير من ناشطيهما في الشوارع ومفترقات الطرق أثناء المظاهرات، وتدخل أجنبي من خارج إسرائيل".

وإدعى بن مؤير إن تدقيقاً معمقاً قد يكشف عن مئات الصفحات التي ينشط فيها مستخدمون بهوية مزيفة، ومدفوعين من جهات معادية خارج إسرائيل. "وعندما يبدأ الاحتجاج من أسفل وليس عن طريق قيادة، مثلما حدث، فإن تأثير الشبكات الاجتماعية والأنباء الكاذبة يتزايد وقد يعزز الشرخ والتحريض".

مصر تتبنى تحويل الأموال القطرية لمشاريع.. والفصائل ترفض ضغوطها

يُدرّك الفلسطينيون أن المخابرات العامة المصرية، التي تدير مفاوضات التهدئة الجارية بين المقاومة وحكومة العدو، تميل إلى الأخير غالباً، فالمصريون لا يكتفون بنقل المطالب الإسرائيلية، بل يأخذون طرفاً إلى جانب حكومة العدو.

ويضغط رجال القاهرة على الفصائل في غزة لقبول المطالب الإسرائيلية، وإذا رفضت المقاومة ذلك، يأخذ الوسطاء موقفاً ويمتنعون عن زيارة القطاع.

في الشهر الماضي، أجّل وفد المخابرات المصرية زيارته مرات عدة، وقال مصدر فلسطيني إن «المصريين تبّنوا الطرح الإسرائيلي بتحويل الأموال القطرية التي تُوزّع على آلاف العائلات الفقيرة إلى مشاريع بنى تحتية داخل القطاع، الأمر الذي رفضته حماس والفصائل، وهو ما دفع المصريين إلى تأجيل زيارتهم مرات عدة، كنوع من الضغط لقبول الطرح الجديد»، وهو ما أكدته لاحقاً قناة «I24NEWS» الإسرائيلية.

مقابل الضغط المصري، هددت حماس والفصائل، كلاً من الوسيط والعدو، بالعودة إلى التصعيد على الحدود مع الأراضي المحتلة إذا ما واصلوا الضغط عليها، وطلبت تجنب طرح المقترح الإسرائيلي مجدداً "لأنه مرفوض ويهدف إلى الالتفاف على تفاهات التهدة"؛ وترى المقاومة أن ما يسعى الاحتلال إليه هو "إدخال تحسينات جديدة مقابل إيقاف أو تقليص تحسينات سابقة، منها الأموال القطرية".

الاتحاد الاوروبي يعارض قيام دول أوروبية بنقل سفاراتها للقدس

ذكرت قناة إسرائيلية أن مسؤولين كبار في الاتحاد الاوروبي حاولوا التصديق علي بند يمنع الدول ذات العضوية بالاتحاد الاوروبي نقل ممثلياتها الدبلوماسية من تل ابيب للقدس؛ لكن دولتا التشيك والمجر اعترضتا على البند ومن ثم تم سحبه.

وحسب القناة الاسرائيلية الـ 11، فإن مسؤولين من الاتحاد الاوروبي لم يسحبوا عدة قرارات من عدة دول أوروبية لفتح مكاتب تجارية لها بالقدس وحاول المسؤولين الأوروبيين اعتماد قرار يوجب جميع دول الاتحاد الأوروبي عدم فتح مكاتب تجارية لها بالقدس حتى يتم التوصل لاتفاق دولي حول قضية القدس. وأشارت القناة أن المسؤولين الإسرائيليين أدركوا أن هذا القرار من شأنه أن يلغي فرص الاستمرار في الضغط على الدول الأوروبية لنقل سفاراتها للقدس.

انخفاض بأعداد الحرائق في (2019) مقارنة بالعام الماضي

قالت صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية، إنّ الحرائق في أحراش المستوطنات المحاذية لغزة، انخفض مقارنةً بعام 2018م؛ و أنّه منذ بداية هذا العام "2019" تم إحراق 1400 دونم من الأراضي الزراعية حتى يومنا هذا، بفعل البالونات الحارقة، في حين أن متوسط عدد الحرائق اليومي هو 2 وفي أيام الذروة المتوسط 10 حرائق. وأنّ انخفاض الحرائق هذا يأتي، مقارنة بعام 2018 والذي تم فيه إحراق 34000 دونم، وكان المتوسط 9 حرائق في اليوم وفي أيام الذروة المتوسط 30 حريق.

وأوضحت، أنه في حزيران 2018، كان هناك 623 حريقاً بفعل بالونات حارقة، أما في حزيران 2019 كان هناك 124 حريقاً بفعل بالونات حارقة. وأشارت، إلى أنه في عام 2018 كان يصل رجال الإطفاء إلى موقع الحريق خلال 8 دقائق من المكالمات، واليوم قد خفضوا المدة إلى 5 دقائق.

اتحاد المقاولين يكشف نتائج اجتماعه مع الإسرائيليين بمعبر إيرز

كشف اتحاد المقاولين في قطاع غزة، تفاصيل اجتماعه مع الجانب الإسرائيلي في معبر بيت حانون/إيرز، محذرةً وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) من مغبة عدم تسديد حقوق شركات المقاولين. وحذرت الهيئة العامة لاتحاد المقاولين، "اونروا" من مغبة عدم تسديد حقوق شركات المقاولين وخيرتها بين دفع قيمة ضريبة المضافة على المشاريع التي تم تنفيذها أو اتخاذ إجراءات نقابية بحقها من خلال وقف تنفيذ الأعمال في المشاريع لحين الاستجابة لمطالبها.

وكشف أنه بحث مع الجانب الإسرائيلي، بتنسيق من الإدارة العامة للشؤون المدنية، العديد من المشاكل العالقة التي تحتاج إلى حلول. وأنه تم بحث مشكلة المقاولين الممنوعين لأسباب أمنية كما تدعي إسرائيل والتي تُدرج أسماءهم على نظام GRM، بالإضافة إلى عدد من طلبات (BMC) التي بحاجة لحل منذ أكثر من ستة أشهر، كم تم مطالبة الجانب الإسرائيلي السماح لبعض المقاولين ممن لديهم مشاريع في الضفة بأخذ موظفيهم وعمالهم من غزة للعمل هناك.

وبحث الاجتماع مشكلة إدخال إطارات "الكوشوك" إلى غزة، لكن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك طالما يتم إشعالها، وبحث الاجتماع مسألة "منع إدخال بعض المواد مثل البتومين والبوليفيت والفيبرجلاكس وقطع غيار لمصانع ومعدات الأسفلت، وإدخال الأسمنت الأبيض والأسود بدون نظام "السيستم".

وذكرت الهيئة، أنه "حال سمح الاحتلال بإدخال المواد لهذه المصانع، فإن ذلك سيقبل من نسبة البطالة في صفوف العمال، وبناء على ذلك سنوعز للمؤسسات التي تطرح العطاءات والوزارات أن تقوم بشراء البلاط المصنع محلياً من أجل دعم وتشغيل هذه المصانع".

وناقش الاجتماع أيضاً تنسيق السفر للمقاولين من أجل المشاركة في المعارض والمؤتمرات من خلال معبر إيرز/بيت حانون والمرور عبر الجسر دون شرط الحصول على تصريح عدم ممانعة حال كان لهم تنسيق خاص على الجسر، كاشفاً عن "التوصل لنتائج إيجابية بهذا الشأن".

كما جرى الاتفاق على رفع أسماء وفود اتحاد المقاولين الذين تلقوا دعوات لمؤتمرات أو معارض، "حيث يتم تسليم الطلب للجانب الإسرائيلي من خلال الشؤون المدنية بالتزامن مع تقديمه للسفارة الاردنية من أجل الحصول على الممانعة وذلك بهدف اختصار الوقت".

وأشارت إلى أن آلية (GRM) تؤدي إلى زيادة بضائع المقاولين في المخازن بسبب منع استخدامها أو بيعها، وبالتالي تكون عبئاً على المقاول.

وفي سياق متصل، تمت الموافقة من الجانب الإسرائيلي على أن أي مقاول لديه مشروع في غزة يستطيع التقدم بطلب تصريح بكتاب من الاتحاد دون فاتورة أو دعوة، وكذلك جميع المقاولين المدرجة أسمائهم على نظام GRM بإمكانهم أيضاً التقدم بطلبات تصاريح عبر الشؤون المدنية دون شرط إحضار فاتورة ودعوة. ووعده الجانب الإسرائيلي بدراسة كل الحالات المعقدة أسمائهم على قائمة (GRM)، وأن يبلغ الجانب الفلسطيني بسبب منع كل شخص من أجل إزالة هذا السبب وإعادته إلى "السيستم" مرة أخرى.

الاتحاد الأوروبي: رصدنا 150 مليون يورو لدعم المشاريع بقطاع غزة

أكدت أليساندرا فيزر مديرة التعاون في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في قطاع غزة، أن الاتحاد الأوروبي، يسعى جاهداً لتقديم الرعاية، وإنشاء المشاريع المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، حيث تم وضع ميزانية تقدر بـ 150 مليون يورو؛ لدعم هذه المشاريع، وخاصة في المجال الإنشائي، وبالأخص مشاريع المياه.

وأشارت فيزر خلال مشاركتها بجولة تفقدية لعدة مزارع ومشاريع في قطاع غزة، والتي نظمتها وزارة الزراعة والاتحاد الأوروبي، أنه جاري العمل على تطوير محطة لتقنية المياه في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة؛ لإمداد القطاع بالمياه النظيفة والصحية، منوهة في الوقت ذاته إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى لدعم هذه المشاريع بالمشاركة مع الحكومة الفلسطينية؛ لتطوير العمل الزراعي، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنه يتم وضع خطط مستقبلية ومتابعة للأهداف والنتائج التي يتم تحقيقها.

وحول وضع الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، أوضحت مديرة التعاون في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي بغزة، أن الوضع في قطاع غزة صعب جداً، لافتة إلى أن حصيلة 13 عاماً من الحصار ظاهرة في جميع المناحي، ويمكن رؤية نتائجها على الوضع في القطاع، مبينة أن الاتحاد الأوروبي يسعى لإنشاء وتطوير المشاريع؛ لتخطي جميع الأزمات الاقتصادية، التي يمر بها قطاع غزة.

وشددت فيتزر على ضرورة، أن يكون هناك حل سياسي؛ للسماح للاقتصاد بالانتعاش، وإيجاد حل جذري لجميع المشكلات في القطاع، ومن كافة الجوانب.

وحول الجولة، قالت فيتزر: "زرنا تسعة مزارع في قطاع غزة، وأردنا متابعة وملاحظة كيف استطاع المزارعون تحقيق الفائدة لهم، ولإعالة عائلاتهم، حيث من ضمن المزارع، واحدة تملكها سيدة، حيث يعتبر دور المرأة ليس سهلاً في المجتمع العربي وخاصة في قطاع غزة، لذلك نعمل جاهدين على دعم النساء لقيادة المشاريع؛ لإعالة عائلاتهم، وخاصة اللواتي فقدن أزواجهن، خلال العدوان الإسرائيلي الأخير، لذلك نسعى لدعمهن، ونسعد بالنجاح الذي يحققه من خلال وضع خطط مستقبلية لتأمين مستقبلهن ومستقبل أطفالهن؛ لإنجاح المزارع".

رئيس الموساد: سنبكي إن اكتفينا بعلاقاتنا بالعرب دون الفلسطينيين

قال وزير إسرائيلي إن "رئيس جهاز الموساد، يوسي كوهين، يسعى لتحقيق تطلعاته للسلام الإقليمي في المنطقة، من خلال تحذيره مما وصفه تضييع فرصة نادرة لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وهو ما يحمل توجيه انتقاد ضمني لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي ينشغل في إرسال بعض الإشارات للدول العربية بدل استغلال دعم الرئيس دونالد ترامب لصناعة سلام تاريخي مع الفلسطينيين".

وأضاف يوسي بيلين، في مقاله على موقع المونيتور، أن "كوهين أعلن بمؤتمر هرتسليا الأخير بأن فرصة تلوح قد لا تتكرر لسلام شامل بالشرق الأوسط، هذا لم يعد حلماً للمتطلعين لتحقيقه، بل معلومة مهنية من وحدة مختصة داخل جهاز الموساد، مهمتها الأساسية البحث عن الفرص السياسية، خرجت من رجل نتنياهو المقرب الذي عينه قبل ثماني سنوات رئيساً لمجلس الأمن القومي قبل ترؤسه لجهاز الموساد".

وأوضح بيلين، الذي شغل مهامّ عديدة بالكنيست والحكومات، أن "كوهين عمل في السنوات الأخيرة بشكل غير رسمي وزيراً للخارجية، وحاول تلخيص الوضع الذي تعيشه إسرائيل في الآونة الأخيرة عبر المعطيات التالية: العلاقة الوثيقة مع إدارة ترامب، اللقاءات المتواصلة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، العودة التدريجية للعلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج، الجهود الجارية لإيجاد معسكر مشترك معاد لإيران في المنطقة".

وشرح بيلين، أحد رموز حزب العمل، رئيس حزب ميرتس، ومن رواد مسيرة أوصلو مع الفلسطينيين، قائلاً إن "ذلك أوجد وضعاً جديداً في المنطقة، وأعطى فرصة قد تضيعها إسرائيل إن لم تقم

باستغلالها للتوصل لسلام شامل، اليوم هناك فرصة نادرة أمام إسرائيل، فقد حدثت تحولات في العالم العربي، حيث المعارضة المركزية لقيام إسرائيل تراجعت، وربما شطبت، مع صدور المبادرة العربية السعودية للسلام قبل 17 عاماً".

وأوضح أن "تلك المبادرة اقترحت أن يعترف العالم العربي والإسلامي بإسرائيل، ويقيم معها علاقات طبيعية إن توصلت للسلام مع الفلسطينيين، لكن الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الوقت وحتى اليوم أضاعت الفرص المتكررة، في حين أن التقارب الإسرائيلي مع دول الخليج والدول العظمى تم استغلاله في مجالات أخرى". وأشار إلى أن "كوهين يعتبر أن الوضع السائد في المنطقة يجب استغلاله قبل أن يتغير، من خلال إيجاد سلام إسرائيلي فلسطيني بأثمان مقبولة، ولن يجد جيراد كوشنير صهر ترامب أفضل مما قدمته مبادرة الرئيس كلينتون في العام 2000 ومبادرة جنيف في العام 2003 لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين".

وأكد أن "كلام كوهين يحمل انتقادات قاسية ضد من عينه، وهو نتنياهو، بزعم أنه يضيع فرصا لتحقيق السلام مع العرب والفلسطينيين، ناقلا عن أحد كبار الجنرالات الإسرائيليين قوله إن تحذير كوهين التاريخي بأننا إن لم نستغل هذه الفرصة، فإننا سنسبكي لأجيال طويلة". وختم قائلاً "حديث كوهين يوجد عليه توافق بين مختلف الأوساط الأمنية، لأن إسرائيل تفقد غالبيتها اليهودية، وهذا خطر استراتيجي، وليس فقط ضربة للمشروع الصهيوني".

اتفاقية التحالف الدفاعية بين أمريكا وإسرائيل

كشف موقع (معاريف) بأن بنيامين نتنياهو، يدرس في هذه الأيام فرص التوقيع على اتفاقية تحالف دفاعية بين إسرائيل وأمريكا؛ وأن نتنياهو يسعى جاهداً للتوقيع على هذه الاتفاقية قبل انتخابات الكنيست المقبلة، حرصاً منه على أن يستفيد من هذا الإنجاز التاريخي من خلال التأثير على صندوق الاقتراع الإسرائيلي لصالحه. والحديث يدور عن صفقة بين نتنياهو، وترامب، سيوافق في إطارها الأخير على التوقيع على اتفاقية التحالف الدفاعية مع إسرائيل مقابل تأييد نتنياهو لـ (صفقة القرن)؛ هذا، ويدور الحديث عن اتفاقية تحالف دفاعية مشتركة بين إسرائيل وأمريكا، ستحصل إسرائيل في إطارها على مظلة دفاعية أمريكية من كافة التهديدات الصاروخية، بما في ذلك التهديدات النووية، كما أن هذه الاتفاقية تلزم إسرائيل بتنسيق جميع عملياتها العسكرية، وحروبها بشكل مسبق مع واشنطن.

آخر استطلاعات الرأي

بيّن استطلاع نشر صباح الخميس 11 تموز 2019، أن مساعي بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة يمين بدون رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، لا تزال بعيدة المنال. كما دلت النتائج على أن عودة إيهود باراك إلى الساحة السياسية لا تغيير شيئاً في التوازنات القائمة.

وبحسب الاستطلاع فإنه في حال جرت الانتخابات اليوم، فإن "الليكود" و"كاحول لافان" يحصلان على عدد متساو من المقاعد، يصل إلى 30 مقعداً لكل منهما، إلا أن كتلة "اليمين - الحريديين" لا تتجاوز 55 مقعداً.

في المقابل، أظهر الاستطلاع أن "يسرائيل بيتينو" يعزز قوته ويحصل على 9 مقاعد مقابل 5 مقاعد في الانتخابات الأخيرة؛ وكان ليبرمان قد صرح أنه سيفرض تشكيل حكومة وحدة. وبحسب الاستطلاع لا يمكن بلورة ائتلاف يمين يصل إلى 61 مقعداً بدون ليبرمان.

إلى ذلك، بين الاستطلاع أن القائمة المشتركة تحصل على 11 مقعداً، و"يسرائيل بيتينو" 9 مقاعد، و"يهود هتوراه" 8 مقاعد، و"شاس" 7 مقاعد، و"العمل" 6 مقاعد، و5 مقاعد لكل من "اتحاد أحزاب اليمين" و"اليمين الجديد" و"ميرتس"، و 4 مقاعد لحزب إيهود باراك الجديد، إسرائيل الديمقراطية.

وأظهر الاستطلاع أن عودة باراك إلى الساحة السياسية لا يغير خارطة السياسة أبداً، حيث تبقى كتلة ما يطلق عليه "الوسط - اليسار" في حدود 45 مقعداً، كما كانت عليه في الانتخابات الأخيرة.

وتناول الاستطلاع إمكانية التوصل إلى اتفاق بين "اتحاد أحزاب اليمين" و"اليمين الجديد" على خوض الانتخابات بقائمة واحدة؛ وتبين، من النتائج، أن 31% من الجمهور عامة يعتقدون أن أيليت شاكيد هي التي يجب أن تقود هذا التحالف، مقابل 7% لرافاي بيرتس، و16% لنفتالي بينيت، و 6% لبتسائيل سموتريتش، وقال 25% إنه لا أحد ممن ذكرت أسماؤهم. أما في وسط جمهور مصوتي اليمين، فقد حصلت شاكيد على 36%، مقابل 21% لبينيت، و 7% لسموتريتش، و 6% لبيرتس.

وفحص الاستطلاع إمكانية خوض "العمل" و"إسرائيل الديمقراطية" و"ميرتس" وتسيبي ليفني خوض الانتخابات بقائمة واحدة؛ وتبين أن 19% من المستطلعين عامة يعتقدون أن عمير بيرتس يجب أن يقود هذا التحالف، مقابل 18% لإيهود باراك، و 12% لتسيبي ليفني. أما في وسط مصوتي ما يسمى "اليسار" فقد حصل باراك على 29%، مقابل 27% لبيرتس، و 27% لليفني.

ورداً على سؤال بشأن الأنسب لرئاسة الحكومة، حصل نتنياهو على 42%، مقابل 22% لبيني غانتس، و 7% لباراك، و 6% لليبرمان.

وأظهرت نتائج الاستطلاع، أن غانتس حصل على 34% من جمهور مصوتي "الوسط"، مقابل 29% لنتنياهو، و7% لباراك.

كما أظهرت النتائج أن باراك حصل على 41% من جمهور مصوتي "اليسار"، مقابل 25% لغانتس، و3% لنتنياهو.

وفحص الاستطلاع أيضا إمكانية خوض مركبات "كاحول لافان" الانتخابات كل على حدة، "مناعة لإسرائيل" و"تيليم" و"يش عتيد"، وبين أن 71% من مصوتي "كاحول لافان" يعارضون تفكيك الشراكة، مقابل 75% ممن ينوون التصويت للقائمة. وفي وسط الجمهور عامة تبين أن 38% من المستطلعين يؤيدون تفكيك القائمة، مقابل 42% يعارضون ذلك.